

«رايتس ووتش» تتهم إسرائيل و«حماس» بارتكاب جرائم حرب



قصف على غزة

باتجاه مراكز سكنية إسرائيلية.. وبحسب المنظمة فإن هذا يمثل «انتهاكا للحظر المفروض على الهجمات المتعمدة أو العشوائية ضد المدنيين» مشيرة إلى أنها ستنتشر تقريراً آخر مفصل حولها.

وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرر في ٢٧ مايو تشكيل لجنة تحقيق لمعالجة الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.

وأشارت المحكمة الجنائية الدولية إلى أنها كانت تراقب النزاع الأخير كجزء من تحقيقها المستمر المتصل بممارسات إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة. ودعت المنظمة الدولية اللجنة إلى «التدقيق في الهجمات غير القانونية التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية والمجموعات الفلسطينية المسلحة خلال القتل...»

بما في ذلك المعاملة التمييزية للحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين» في إشارة إلى إجلاء عائلات فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة من منازلها في حي الشيخ جراح.

وطالبت المنظمة اللجنة بإطلاع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على نتائج تحقيقها.

لم تحصل وكالة فرانس برس على رد فوري من الجيش الإسرائيلي الذي قالت هيومن رايتس ووتش إنه رد على مراسلتها بالتأكيد على أنه «يضر أهدافاً عسكرية فقط».

وقالت المنظمة إن الجيش أكد أنه «يبدل جهوداً حثيثة لتقليل الضرر الذي يلحق بالأفراد غير المتورطين».

وجاء في رد الجيش الذي أورده بيان المنظمة أيضاً إنه «في العديد من غارات مايو، وعندما كان ذلك ممكناً... أرسل إلى المدنيين الموجودين ضمن الأهداف العسكرية إنذاراً مسبقاً».

وبحسب بيان هيومن رايتس ووتش فإن الجيش الإسرائيلي أعلمها بأنه «يحقق في عدد من الهجمات التي وقعت خلال مواجهات مايو لتحديد ما إذا كانت «قواعده قد انتهكت».

«وكالات»: قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أمس الثلاثاء، إن إسرائيل وحركة حماس الإسلامية الحاكمة في قطاع غزة نفذتا «هجمات انتهكت فيها قوانين الحرب ويبدو أنها ترقى إلى جرائم حرب» ما يظهر الحاجة إلى تحقيقات دولية.

دخل الجانبان في مايو الماضي في نزاع دام استمر ١١ يوماً، شنت خلالها إسرائيل مئات الغارات الجوية على قطاع غزة الذي أطلقت حركة حماس منه آلاف الصواريخ باتجاه الدولة العبرية.

وأُسفر النزاع عن مقتل ٢٦٠ فلسطينياً بينهم ٦٦ طفلاً ومقاتلون، في حين قُضى في الجانب الإسرائيلي ١٣ شخصاً بينهم طفل وفتاة وجندي، على ما أعلنت السلطات لدى الجانبين.

وأكدت هيومن رايتس ووتش في بيان أنها «حققت في ثلاث غارات إسرائيلية قتلت ٦٢ مدنياً فلسطينياً ولم تكن هناك أهداف عسكرية واضحة في المنطقة المجاورة».

واستندت المنظمة في تقريرها إلى مقابلات شخصية أجرتها مع فلسطينيين في قطاع غزة وزيارات إلى مواقع أربع غارات وتحليل لصور الأقمار الاصطناعية وقطاع الفيديو.

وقال البيان إن القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب، تجيز «لأطراف المتحاربة استهداف الأهداف العسكرية فقط، مع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين، بما في ذلك من خلال توفير تحذيرات مسبقة حقيقية من الهجمات».

وبحسب هيومن رايتس ووتش فإن «الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بقصد إجرامي - سواء عمداً أو بتهور - مسؤولون عن جرائم حرب».

وحول الهجمات الفلسطينية قالت المنظمة في بيانها، إن الجماعات الفلسطينية المسلحة «ارتكبت هجمات غير قانونية حيث أطلقت أكثر من ٤٣٦٠ صاروخاً غير موجهة وقذيفة هاون

وتعد الزيارة تحضيرية للقائه المحتمل في نهاية المطاف بين بايدن والرئيس الصيني شي جين بينغ، في وقت تتدهور العلاقات الأمريكية الصينية في ظل وجود مؤشرات قليلة على أي تحسن.

وعشية وصول شيرمان إلى الصين الأحد، تعهد وزير الخارجية الصيني وانغ يي «تلقين الولايات المتحدة درساً» في كيفية التعامل مع الدول الأخرى بشكل منصف»، وهو ما أذن ببداية صعبة للمحادثات، ونقل بيان للخارجية عنه قوله السبت إن «الصين لن تقبل بأي تفوق تمنحه دولة نفسها».

وكان وزير الخارجية السابق الذي أصبح المبعوث الأمريكي بشأن المناخ جون كيري، المسؤول الرفيع الوحيد في إدارة بايدن الذي زار الصين، وتعهد الطرفان خلال زيارته التعاون بشأن مسألة تغير المناخ، رغم خلافاتها العديدة.

وحافظ بايدن على موقف بلاده المتشدد حيال الصين الذي تبناه سلفه دونالد ترامب في وقت سعت واشنطن لتشكيل جبهة موحدة تضم دولاً ديموقراطية حليفة في مواجهة بكين.

وتبادلت الصين والولايات المتحدة الأسبوع الماضي فرض عقوبات على خلفية قمع بكين الحريات في هونغ كونغ، في آخر موجة عقوبات متبادلة بين البلدين استهدفت شخصيات بينها وزير التجارة الأمريكية الأسبق ويلبر روس.

وأصدرت واشنطن الأسبوع الماضي تحذيراً إلى الشركات التجارية في هونغ كونغ على خلفية ما اعتبرت أنه تراجع للحكم الذاتي في المدينة، كما حشدت واشنطن حلفاءها بمن فيهم حلف شمال الأطلسي، لإصدار إدانة مشتركة نادرة الأسبوع الماضي للهجمات الإلكترونية الواسعة التي تنفذ على حد قولها انطلاقاً من الأراضي الصينية.

أمريكا والصين تعقدان محادثات صريحة وحازمة

«البنتاغون»: «لا أساس في القانون الدولي» لمطالبات بكين في بحر الصين الجنوبي



وزير الخارجية الصيني وانغ رفقة نائبة وزير الخارجية الأمريكي شيرمان

مثل درجة عالية من الحكم الذاتي في هونغ كونغ»، خلال محادثات صريحة لكن «مهينة» مع المسؤولين في بكين.

وأضافوا «تمت مناقشة سيل من أجل تحديد شروط الإدارة المسؤولة للعلاقات الأمريكية الصينية في إدارة بايدن الذي لا نعتقد أننا كنا نتوقع أي اختراقات كبيرة».

كما تطرق الجانب الأمريكي إلى مسألة حرية الإعلام والإجراءات العسكرية الصينية في مضيق تايوان وإعلان أحقيتها بمنطقة بحر الصين الجنوبي، بحسب البيان.

ونشرت بكين قائمة مطالب للولايات المتحدة تشمل رفع العقوبات المفروضة على المسؤولين الصينيين والقيود على التاشيرات التي تستهدف الطلبة الصينيين، إضافة إلى التوقف عن «كنج» الشركات الصينية، وفق ما أفاد الناطق باسم الخارجية الصينية جاو لييجيان الصحافيين في وقت لاحق.

كما شدد المتحدث على وجوب وضع حدٍّ للدعوات إلى التحقيق مجدداً في منشأ فيروس كورونا، داعياً واشنطن إلى «التوقف عن تخطي الخطوط الحمراء».

البيان «نحضّ الولايات المتحدة على تغيير عقليتها المضللة وسياساتها الخطيرة»، مشيراً إلى أن واشنطن تتعامل مع الصين على أنها «عدو وهمي».

ولفت إلى أن الشعب الصيني يرى في خطاب الولايات المتحدة «العدائي» محاولة تكاد لا تكون مستمرة لاحتواء الصين وكبحها»، في تصريحات تذكر بالسجل الحاد الذي دار بين وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن والصيني وانغ جينشي في الأسبوع الماضي.

وكتبت شيرمان على تويتر أنها تحدثت مع وزير الخارجية وانغ يي عن «التزام الولايات المتحدة المناقشة السلمية وحماية حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية».

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن «شيرمان أثار مخاوف إزاء انتهاكات الصين لحقوق الإنسان في هونغ كونغ وشينجيانغ والتبت»، وقال مسؤولون أمريكيون «كانت نائية وزير الخارجية حازمة جداً في جعل الصينيين يفهمون معلومات تستند إلى وقائع بحوزتنا أبدياً لما كنا نتحدث عنه، سواء تعلق الأمر بحقوق الإنسان أو بانتهاك التعهدات التي قطعناها الصين

يعود إلى سياسة عقلانية وعملية».

ومن جهتها، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي في واشنطن «نعتبر أن من المهم أن نقول للمسؤولين الصينيين على أفراد ويشكل مباشر، ما نقوله في العلن»، وأضافت أن «الولايات المتحدة تعتبر أن التعاون مع الصين ممكن في قضايا مثل تغير المناخ والملف النووي وإيران وكوريا الشمالية، وكذلك الأزمات في أفغانستان وبورما».

وتهدف زيارة شيرمان التي بدأت الأحد إلى حماية العلاقات، في ظل تدهورها على خلفية مسائل عدة بينها الأمن الإلكتروني والتفوق التكنولوجي إلى جانب حقوق الإنسان في هونغ كونغ وشينجيانغ، ولكن الأجواء انعكست منذ بداية اليوم في بيان نشرته بكين.

وقال نائب وزير الخارجية الصيني شيه فنغ للموفدة الأمريكية، بحسب نص نشرته الخارجية الصينية صباح أمس «ربما تأمل الولايات المتحدة في أن تتمكن عبر سيطرة الصين بطريقة ما، من تحميل الصين مسؤولية المشاكل الهيكلية التي تعاني منها».

وتابع وفق ما نقل عنه

«وكالات»: أعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن أمس الثلاثاء، أن مطالبات بكين الكبيرة في بحر الصين الجنوبي «لا أساس لها في القانون الدولي»، في انتقاد شديد لزيادة تشديد الصين على أحقيتها في المياه المتنازع عليها.

وقال «هذا النفوذ المتصاعد يتعدى على سيادة دول المنطقة». وجاءت تصريحاته في مستهل جولة في جنوب شرق آسيا، حيث يطالب العديد من الدول بالسيادة على مساحات بحرية تطالب بها الصين.

من ناحية أخرى بدأت أمس الأول الإثنين محادثات بين الصين وأرفع مسؤولاً في إدارة الرئيس جو بايدن، في أعواء مشحونة، مع دعوة بكين واشنطن إلى الكف عن سيطرتها، فيما صرح مسؤولون أمريكيون كبار بأن المبعوثة ويندي شيرمان كانت خلال الزيارة «حازمة» بشأن قضايا بينها أعمال قرصنة تُرَجَّح انطوائها من الصين، فضلاً عن القمع في هونغ كونغ.

وتعد زيارة نائبة وزير الخارجية الأمريكي ويندي شيرمان إلى مدينة نيانجين في شمال الصين أول لقاء مهم بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، منذ محادثات انكوارج بين وزيرَي خارجية البلدين والتي كانت شهدت سجلات حادة.

وتلقت شيرمان في مدينة نيانجين وزير الخارجية الصيني وانغ يي. ولم تتم دعوة الصحافيين إلى هذا الاجتماع الذي نظم خارج العاصمة الصينية بداعي إجراءات مكافحة كوفيد-١٩.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن الوزير الصيني دعوة إلى تجاوز الخلافات وتحذيره من أن محاولات كبح تحديث الصين «محكوم عليها بالفشل»، وقال «نامل عليها بالتفشل»، في أن يتخذ الجانب الأمريكي مقاربة موضوعية وعادلة تجاه الصين، وأن يتخلى عن الغطرسة والتحيز، وأن

السلطات الإيرانية تفرج عن غالبية معتقلي احتجاجات خوزستان



محتجون إيرانيون

السعي للإفراج عن الباقيين يومي الثلاثاء والأربعاء».

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني كلف المسؤولين المعنيين بالمتابعة الجادة والحثيئة حتى حل قضايا محافظة خوزستان تماماً، ولكنه لم يستبعد وجود «أياد قذرة».

وشهدت المحافظة، الغنية بالنفط، تظاهرات خلال الأيام الماضية احتجاجاً على شح المياه.

ويعد نقص المياه في إيران أمراً متكرر الحدوث بسبب موجات الجفاف، لكن خوزستان تضررت بشدة هذا العام، خاصة مع وصول درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية.

وشهدت خوزستان مقتل ثلاثة أشخاص منذ بدء الاحتجاجات.

«وكالات»: أعلن حاكم مدينة دشت آزادكان في محافظة خوزستان جنوب غربي إيران حميد سيلاوي الإفراج عن غالبية معتقلي الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها المدينة، لافتاً إلى أنه سيتم الإفراج عن الباقيين على مدار أمس الثلاثاء واليوم الأربعاء.

ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية أمس عن الحاكم القول، إنه تم الإفراج عن أكثر من 75 في المئة من معتقلي الأحداث الأخيرة في المدينة.

وقال: «في مسار إرساء الاستقرار ... تم بالتعاون والتنسيق من قبل النيابة في المدينة الإفراج عن غالبية الذين اعتقلوا خلال تجمعات الأيام الماضية».

وأوضح: «تم الإفراج عن أكثر من 75 في المئة من المعتقلين، وسيتم

أمين عام حلف الأطلسي يدعو إلى التفاوض على تسوية بشأن أفغانستان

كابول : مقتل 6 في هجمات شنتها «طالبان» بوسط البلاد



عناصر الجيش الأفغاني

«وكالات»: شدد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أمس الثلاثاء، على ضرورة التفاوض على تسوية مع طالبان في أفغانستان، وإقر بأن البلد يواجه وضعاً أمنياً صعباً للغاية مع انسحاب القوات الأجنبية.

وقال ستولتنبرغ على تويتر بعدما تحدث إلى الرئيس الأفغاني أشرف غني «يبقى الوضع الأمني في أفغانستان صعباً للغاية ويقضي تسوية يتم التفاوض عليها، سيواصل حلف شمال الأطلسي دعم أفغانستان بما في ذلك عبر التمويل والتواجد المدني والتدريب خارج البلاد».

من جهة أخرى أعلن مسؤول في الشرطة الأفغانية مقتل اثنين من المدنيين، وأربعة من

أفراد قوات الميليشيا المحلية الموالية للحكومة الأفغانية، والتي تعرف باسم «الانقاذة العامة»، في اشتباكات وقعت في الساعات الأولى من صباح أمس الثلاثاء بوسط البلاد.

الساعة العاشرة صباح أمس الثلاثاء بتوقيت الكوريتين، بعد 13 شهراً من قطع كوريا الشمالية الاتصال مع جارتها الجنوبية بشكل أحادي احتجاجاً على إرسال نشطاء منشورات مناهضة لبيونغ يانغ عبر الحدود من الجنوب.

وقال مكتب الرئاسة الكوري الجنوبي إن مون وكيم تبادلوا رسائل شخصية عدة مرات منذ أبريل الماضي، وكان بينهما تفاهم بشأن استعادة الثقة المتبادلة

«وكالات»: أشار خبراء أمس الثلاثاء إلى أن استعادة قنوات الاتصال بين الكوريتين قد أحيأ الأمل في احتمال عقد قمة افتراضية بين الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن، والزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون، وكذلك استئناف المحادثات النووية بين بيونغ يانغ وواشنطن.

وذكرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء أن الكوريتين قامتا بتنشيط قنوات الاتصال المباشر،

استعادة قنوات الاتصال تعزز الأمل في عقد قمة بين الكوريتين

ودفع العلاقات بين البلدين إلى الأمام مجدداً. وجاءت إعادة تنشيط الاتصال في خضم تصاعد الشكوك بشأن حملة مون من أجل السلام، وتعرضها لضربة بسبب تفجير كوريا الشمالية مكتب اتصال مشترك في بيونغ يانغ في العام الماضي، وأيضاً في ظل خطاب بيونغ يانغ المتشدد ودفعها المستمر لبرنامجها النووي، مع اقتراب انتهاء ولاية الرئيس الكوري الجنوبي، التي تبلغ 5 أعوام في مايو من العام المقبل.